

موقف علماء الغرب الإسلامي
من منتقضي الصحابة رضي الله عنهم

د. عبد الله البخاري

ملخص البحث

مضت سنة الله بإرسال الرسل مبشرين ومنذرين كلما ظهر الفساد، وانطمست أنوار الرسالات الربانية، فكانت البعثة المحمدية لخاتم المرسلين وخيرة خلق الله أجمعين من هذا الباب.

ولأن الرسالة كبيرة والأمانة ثقيلة، اختار الله له أصحاباً وحواريين من بين الخليقة، والله أعلم حيث يجعل رسالته، فرباهم إمام المرين تربية أصبحوا معها يُقدّمون خدمة الرسول والرسالة على أنفسهم والناس أجمعين.

ولما انتشر نور الإسلام بدأ الكيد له من قبل من سقطت عروشهم، وذهبت ممالكهم، فسلكوا كل مسلك للنيل منه ومن أتباعه، فكان مما أوحى به إليهم شياطينهم من الجن والإنس: تقمص الإسلام ثم هدمه من داخله، وذلك بالطعن في الحلقة الأولى من حلقات الاتصال بين الأمة الإسلامية ونبينا الخاتم، وهي حلقة تمثل جيلاً إذا أسقطت عدالته سقط الدين كله، وهذا هو هدفهم المنشود.

وهو ما أشار إليه الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله حيث يقول: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله د فاعلم أنه زنديق، لأن الرسول د عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة».

ولخطورة هذا الكيد كان المسلمون له بالمرصاد منذ البداية؛ فحاربوا هذا الفكر الدخيل، وجعلوا ذلك من أولوياتهم حتى أدخلوه في جملة عقائدهم إذ الأمر خطير.

وكان ممن أسهموا في محاربة هذا الفكر الدخيل علماء الغرب الإسلامي الذين حماهم الله - بسبب تمسكهم بالمذهب المالكي الخالي من البدع والأهواء - من هذا الفكر العقيم، فكانت لهم مواقف مشرقة في الدفاع عن مكانة الصحابة والرد على منتقضيهم؛ مما لو جمع لكان في مجلد نفيس، وهو ما يهدف هذا البحث إلى بيانه.

الباحث في سطور

Alboukhari-1380@hotmail.com

الدكتور عبد الله البخاري

- « من مواليد عام 1960 بمدينة أسفي.
- « أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر أكادير.
- « دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام 1998م.
- « عضو مجموعة البحث في الدراسات الفقهية بكلية الآداب - أكادير.
- « شارك في ندوات وملتقيات وأيام دراسية وثقافية وطنية ودولية عديدة.

من إنتاجه العلمي:

- « جهود أبي الشناء محمود بن عبد الله الألوسي في الرد على الرافضة.
- « الإيمان بين الزيادة والنقصان.
- « الشيعة وبعض معتقداتها.
- « كتاب بيان الخلاف والتشهير والاستحسان مما أغفله مورد الظمان، لابن القاضي الفاسي (ت1082هـ)، تقديم وتحقيق.
- « كتاب: صبّ العذاب على من سبّ الأصحاب، للعلامة أبي المعالي الألوسي، دراسة وتحقيق، وغيرها.

مُقَدِّمَةٌ

مضت سنة الله بإرسال الرسل مبشرين ومنذرين، وذلك كلما ظهر الفساد وانطمست أنوار دعوة الأنبياء والمرسلين، حتى جاء وقت البعثة المحمدية لخاتم المرسلين وخيرة خلق الله أجمعين، محمد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، ولما كانت الرسالة كبيرة، والأمانة ثقيلة، اختار الله له أصحاباً وحواريين، يقولون بالحق وبه يعدلون، اصطفاهم من بين مخلوقاته، والله أعلم حيث يجعل رسالاته، فرباهم إمام المرين تربية أصبحوا معها يُقَدِّمون خدمة الرسول ﷺ والرسالة على أنفسهم والناس أجمعين.

ولما انتشر نور الإسلام، بدأ الكيد له ممن سقطت عروشهم، وذهبت ممالكهم وتوارى نجمهم، فسلخوا كل مسلك للنيل منه ومن أتباعه، فكان مما أوحى به إليهم شياطينهم من الجن والإنس، أن يتقمصوا الإسلام ثم يهدمونه من داخله، وذلك بالطعن في الحلقة الأولى من حلقات أصحابه وأتباعه، وهي حلقة الاتصال بين الأمة الإسلامية ونبينا الخاتم، قال ابن عبد البر: «وما أظن أهل دين من الأديان إلا وعلماءه معتنون بمعرفة أصحاب أنبيائهم؛ لأنهم الواسطة بين النبي وبين أمته»⁽¹⁾، وهذه الواسطة تمثل جيلاً إذا سقطت عدالته سقط الدين كله، وهذا هو هدفهم المنشود، ومن أجل ذلك اشتغلوا بسب الصحابة والطعن فيهم باختلاق الأكاذيب والافتراءات عليهم حتى يشوهوا سمعتهم ويتوصلوا بذلك إلى أمرين:

(1) الاستيعاب المطبوع مع الاصابة (1/8-9).

- الأمر الأول: الطعن في الرسول ﷺ لأنه هو الذي رباهم، وكثيراً ما يعير الشيخ أو الأب بالتلاميذ أو بالأبناء، فيقال: لو كان الشيخ أو الأب صالحاً لكان أبناؤه صالحين

عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه مهمهم فإن القرين بالمقارن يقتدي⁽¹⁾

وهذا ما أشار إليه الإمام مالك في شأن من يسبون الصحابة، فقال رَحِمَهُ اللهُ: «إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي ﷺ فلم يمكنهم ذلك فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء لو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين»⁽²⁾.

- الأمر الثاني: إسقاط عدالة الصحابة ورد شهادتهم، وهذا أمر إن نجحوا فيه أبطلوا الدين من أساسه؛ لأن الصحابة هم الذين نقلوا إلينا هذا الدين الحق، وهذا ما أشار إليه الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله بقوله: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يخرجوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والخرج بهم أولى، وهم زنادقة»⁽³⁾، ولذلك قال الإمام أحمد رحمه الله: «إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من الصحابة بسوء فاتهمه على

(1) البيت لطرفة بن العبد البكري. انظر ديوانه (ص 28). وجمهرة أشعار العرب للقرشي (ص 210). وشرح القصائد العشر للتبريزي (ص 124). وفيه قال إنه لعدي ابن زيد. وفي الآداب الشرعية لابن مفلح (3/ 538). نسبه لعدي ابن ثابت لكنه بلفظ:

عن المرء لا تسأل واسأل عن قرينه مهمهم فكل قرين بالمقارن يقتدي

وكذلك في الصارم المسلول لابن تيمية (ص 580).

(2) الصارم المسلول (ص 580).

(3) الكفاية للخطيب البغدادي (ص 97).

الإسلام»⁽¹⁾، وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ: «فلا يتتبع هفوات أصحاب الرسول ﷺ وزللهم ويحفظ عليهم ما يكون منهم في حال الغضب والموجدة إلا مفتون القلب في دينه»⁽²⁾، وقال أيضا: «فمن سبهم وأبغضهم وحمل ما كان من تأويلهم وحروبهم على غير الجميل الحسن، فهو العادل عن أمر الله تعالى وتأديبه ووصيته فيهم، لا يبسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي ﷺ وصحابته والإسلام والمسلمين»⁽³⁾، وخطورة هذا الكيد كان المسلمون له بالمرصاد منذ بدايته فحاربوا هذا الفكر الدخيل، وجعلوا ذلك من أولوياتهم حتى جعلوا ذلك في جملة عقائدهم إذ الأمر خطير.

وكان ممن أسهم في محاربة هذا الفكر الدخيل علماء الغرب الإسلامي الذين حماهم الله - بسبب تمسكهم بالمذهب المالكي الخالي من البدع والأهواء - من هذا الفكر العقيم فكانت لهم مواقف مشرفة في الدفاع عن مكانة الصحابة وإحلالهم المنزلة اللائقة بهم، والرد على منتقضيهم، مما لو جمع لكان في مجلد نفيس؛ ولذلك فإني إن شاء الله سأحاول جمع بعض هذه المواقف المشرفة لعلماء الغرب الإسلامي، وأنظمها تحت عنوان:

«موقف علماء الغرب الإسلامي من منتقضي الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ»

وهو داخل تحت محور: ردود علماء المغرب والأندلس على منتقضي الصحابة، وسيشتمل هذا العرض على: مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

(1) البداية والنهاية: (8/142).

(2) كتاب الإمامة والرد على الرافضة (ص 344).

(3) نفسه (ص 376).

- ◀ المقدمة: وفيها أهمية الموضوع وخطورة إهماله.
- ◀ المبحث الأول: عقيدة أهل السنة في الصحابة عند علماء الغرب الإسلامي.
- ◀ المبحث الثاني: موقف علماء الغرب الإسلامي من منتقضي الصحابة عموماً.
- ◀ المبحث الثالث: موقف علماء الغرب الإسلامي من منتقضي بعض الصحابة خصوصاً.
- ◀ الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة عند علماء الغرب الإسلامي

كل من كتب في العقيدة من علماء الغرب الإسلامي فإنه ينصُّ على ما يجب على المسلم أن يعتقد في شأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وما ذلك إلا لأن فساد الاعتقاد في الصحابة يترتب عليه فساد الدين كله ونقض أصوله.

وإذا دُرِس تاريخ الصحابة بمعزل عن المنهج القرآني النبوي، وبمعزل عن العقيدة الصحيحة في الصحابة، فإنه سيكون تاريخاً مشوهاً، ومن هنا أصبحت النظرة إلى الصحابة نظرة عقدية؛ وأصبح شأن الصحابة يشكل جزءاً من عقيدة المسلمين، فأجمع المسلمون على أن العقيدة الصحيحة في الصحابة هي:

أن كل الذين صحبوا رسول الله ﷺ وماتوا على الإيمان عدول، تحب محبتهم و البراءة من أعدائهم، ويجب نشر محاسنهم، والإمساك عما شجر بينهم، لأن ذلك كان عن اجتهاد وحسن نية في فعل الأفضل، فالصيب منهم له أجران، والمخطئ له أجر واحد، وأن أفضلهم الخلفاء الأربعة، وترتيبهم في الأفضلية كترتيبهم في الخلافة، ثم باقي العشرة، ثم أهل بدر، ثم أحد، ثم بيعة الرضوان، ثم سائر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وأنهم كلهم من أهل الجنة بدليل قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾⁽¹⁾ فالحسنى: هي الجنة، وبهذه الآية استدل ابن حزم⁽²⁾ وابن تيمية⁽³⁾ وابن حجر الهيتمي⁽⁴⁾ بأن الصحابة كلهم من أهل الجنة، وأنه لا يمكن أن يأتي أحد من هذه الأمة يَفْضُلُهُمْ، فمنزلتهم لا

(1) سورة الحديد: الآية 10.

(2) الفصل في الملل والأهواء والنحل (4/ 148).

(3) الصارم المسلول (ص 572).

(4) الصواعق المحرقة (ص 609).

تدرك بكثرة الطاعات والعبادات، لأنهم اختصوا بأمور اختارهم الله إليها لا توجد عند من جاء بعدهم، والأمر كما قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ «ركعة من نبي أو ركعة مع نبي، أو صدقة من نبي، أو صدقة مع نبي، أو ذكر منه أو ذكر معه، وسائر أعمال البر منه أو معه، فقليل ذلك منه أفضل من كثير الأعمال بعده وبين ذلك قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْبَقَ مِنْ قَبْلِ الْقُبْحِ وَفَلْتَلَّ﴾⁽¹⁾، وقوله ﷺ: «لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»⁽²⁾.

وقال ابن عمر: «لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ، فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل عمره»⁽³⁾، وجمهور العلماء على أن الصحبة لا يعدلها عمل، قال الإمام أحمد: «فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ولو لقوا الله بجميع الأعمال»⁽⁴⁾.

وقال النووي رحمه الله: «وفضيلة الصحبة ولو لحظة لا يوازيها عمل، ولا تنال درجتها بشيء، والفضائل لا تؤخذ بقياس، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»⁽⁵⁾.

وهذا العقيدة في الصحابة بأدلتها لا تتعارض مع حديث أبي ثعلبة: «تأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين، قيل: منهم أو منا يا رسول الله؟ قال: «بل منكم»»⁽⁶⁾.

(1) سورة الحديد: الآية 10.

(2) صحيح البخاري، كتاب: باب 62: رقم: (3673) بلفظ «لا تسبوا أصحابي...».

(3) سنن ابن ماجه (1/ 57) برقم 162، والسنة لابن أبي عاصم برقم 1006، وحسنه الألباني كما في صحيح ابن ماجه برقم: 133.

(4) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (1/ 160).

(5) صحيح مسلم بشرح النووي (16/ 93).

(6) أبو داود (رقم 4341) وابن ماجه رقم (4014)، وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة رقم: 494.

لأن هذا الخبر وإن كان من حيث الثبوت لا يقارن بالأخبار السابقة، إلا أن العلماء جمعوا بينه وبينها من عدة وجوه، منها:

« أن هذا الحديث لا يدل على الأفضلية المطلقة لمجرد زيادة الأجر على بعض الأعمال.

« ومنها: أن المفضول قد توجد فيه مزايا وفضائل ليست عند الفاضل، ولكن من حيث مجموع الخصال لا يساوي الفاضل.

« ومنها: أن الأفضلية بينهما إنما هي باعتبار ما يمكن أن يجتمعا فيه، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً، أما ما اختص به الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من مشاهدة الرسول ﷺ والعبادة معه والجهاد، فأمر لا يدرك، «إذ لا يسع أحد أن يأتي من الأعمال وإن جلت بما يقارب ذلك فضلاً عن أن يماثله، ومن ثم سئل عبد الله بن المبارك، وناهيك به جلالة وعلماء: أيما أفضل: معاوية أو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: الغبار الذي دخل أنف فرس معاوية مع رسول الله ﷺ خير من عمر بن عبد العزيز كذا وكذا مرة»⁽¹⁾، ولذلك قال ابن حزم: وإنما تقع المفاضلة بين الفاضلين إذا كان فضلهما واحداً من وجه واحد فتفاضلا فيه، وأما إذا كان الفضل من وجهين اثنين فلا سبيل إلى المفاضلة بينهما، لأن معنى قول القائل: «أي هذين أفضل؟ إنما هو أي هذين أكثر أوصافاً في الباب الذي اشتركا فيه، ألا ترى أنه لا يقال: أيهما أفضل؛ رمضان أو ناقة صالح، ولا أيهما أفضل؛ الكعبة أو الصلاة، بل نقول: أيهما أفضل؛ مكة أو المدينة، وأيهما أفضل؛ رمضان أو ذو الحجة... فقد صح أن التفاضل إنما يكون في وجه اشترك فيه المسئول عنهما، فسبق أحدهما فيه»⁽²⁾.

(1) الصواعق المحرقة (2/ 612-614).

(2) الفصل (4/ 191)، وانظر فتح الباري (7/ 9).

ثم إن الخلاف بين الجمهور في هذه القضية لا يشمل كبار الصحابة، كالعشرة وأهل بدر وأحد وبيعة الرضوان⁽¹⁾.

فهذه العقيدة في الصحابة هي التي نصَّ عليها علماء الغرب الإسلامي في كتبهم، ومن هؤلاء العلماء: مالك الصغير: الإمام أبو محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني النفزي الأندلسي (ت 386هـ)، قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون: أبوبكر وعمر وعثمان ثم علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين، وأن لا يذكر أحد من صحابة رسول الله ﷺ إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتبس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن الظن»⁽²⁾.

ومنهم أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين (ت 399هـ) قال: «ومن قول أهل السنة أن يعتقد المراء المحبة لأصحاب النبي ﷺ، وأن ينشر محاسنهم وفضائلهم، ويمسك عن الخوض فيما دار بينهم، وقد أثنى الله عزَّ وجلَّ في غير موضع من كتابه ثناء أوجب التشريف إليهم بمحبتهم، والدعاء لهم، فقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿... أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽³⁾، وقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ... فَأَوْفَيْكَ هُمْ الْمُقْلِحُونَ﴾⁽⁴⁾، ثم ذكر مجموعة من الأحاديث منها: عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «دعوا

(1) الصواعق المحرقة (1/ 614)، وفتح الباري (1/ 9)، واعتقاد أهل السنة في الصحابة لمحمد الوهبي (ص 21-23).

(2) متن الرسالة بشرح عبد المجيد الأزهري (ص 20).

(3) سورة الفتح: الآية 29.

(4) سورة الحشر: الآيتين 8 و9.

لي أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق كل يوم مثل أحد لم يبلغ مد أحدهم ولا نصيفه»⁽¹⁾، وقال: «ومن قول أهل السنة: أن أفضل هذه الأمة بعد نبينا ﷺ أبو بكر وعمر، وأفضل الناس بعدهما عثمان وعلي»⁽²⁾.

ومنهم أبو عمرو الداني (ت 444هـ) قال: «ومن قولهم (أهل السنة) أن يحسن القول في السادات الكرام، أصحاب محمد ﷺ، وأن تذكر فضائلهم وتنشر محاسنهم، ويمسك عما سوى ذلك مما شجر بينهم، لقوله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا»⁽³⁾، يعني إذا ذكروا بغير الجميل، ولقوله ﷺ: «الله الله في أصحابي»⁽⁴⁾، ويجب أن يلتزم لهم أحسن المخرج، وأجمل المذاهب لمكانهم من الإسلام، وموضعهم من الدين والإيمان، وأنهم أهل الرأي والاجتهاد، وأنصح الناس للعباد...»⁽⁵⁾.

وقال: «ومن قولهم: إن أفضل الصحابة رضوان الله عليهم: المهاجرون معه والذابون عنه، كما قال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْبَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَّلَ﴾»⁽⁶⁾، ثم الأنصار، ثم التابعون لهم بإحسان، وقال عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْقَوْمِ الْمَوْتَرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾»⁽⁷⁾، وأفضل المهاجرين: العشرة

(1) رواه البخاري رقم: 3673، ومسلم رقم: 2541، بنحو هذا اللفظ.

(2) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص 263-270).

(3) أبو نعيم في الحلية 1/ 108، وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة برقم 34، وتماهه: «وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا».

(4) الترمذي رقم: (3862) وأحمد في المسند (4/ 87)، وابن أبي عاصم رقم: 992، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان 2284، لكن ضعفه الألباني في الضعيفة (2901).

(5) الرسالة الوافية (ص 132).

(6) سورة الحديد: الآية 10.

(7) سورة التوبة: الآية 100.

المعدون للجنة، وهم: أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة، وأفضل هؤلاء العشرة الأئمة الأربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي»⁽¹⁾.

وقال في المنبهة:

وحب أصحاب النبي فرض	ومدحهم ترلّف وقرض
وأفضل الصحابة الصديق	وبعده المهذب الفاروق
وبعده عثمان ذو النورين	وبعده علي أبو السبطين
وبعد هؤلاء باقي العشرة	الأتقياء المرتضين البررة
أهل الخشوع والتقى والخوف	طلحة والزبير وابن عوف
ثمت سعد بعدهم وعامر	ثم سعيد بن نفيل العاشر
وسائر الصحب فهم أبرار	منتخبون سادة أخيار ⁽²⁾

ومنهم الإمام ابن عبد البر النمري (ت 463 هـ) في مقدمة كتابه الاستيعاب⁽³⁾، فقد تحدث بتفصيل عن عقيدة أهل السنة في الصحابة.

ونقل الإمام القرطبي رحمه الله (ت 671 هـ) عن البغدادي التميمي مستشهداً بكلامه قوله: «أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم الستة الباقون، إلى تمام العشرة، ثم البديرون، ثم أصحاب أحد، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية»⁽⁴⁾.

(1) الرسالة الوافية (ص 132-133).

(2) منبهة الإمام الداني (2 / 557-558).

(3) الاستيعاب المطبوع مع الإصابة (1 / 3-9).

(4) الجامع لأحكام القرآن (8 / 236).

وقال أيضاً: «فالصحابة كلهم عدول أولياء الله تعالى وأصفياءه وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله، هذا مذهب أهل السنة والذي عليه الجماعة من أهل هذه الأمة».

وقد ذهبت شذمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم⁽¹⁾.

وقال: لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به⁽²⁾.

ومنهم أبو عمران الواعظ الأندلسي، قال في قصيدته المشهورة:

بين الصحابة والقراية ألفة	لا تستحيل بنزغة الشيطان
هموا كالأصابع في اليدين تواملاً	هل يستوي كف بغير بنان
حب البتول وبعلمها لم يختلف	من ملة الإسلام فيه اثنان
نسجت مودتهم سدا في لحمه	فبنائوها من أثبت البنيان
الله ألف بين ود قلوبهم	ليغيظ كل منافق طعان
رحماء بينهم صفت أخلاقهم	وخلت قلوبهم من الشنان
فدخولهم بين الأحبة كلفة	وسبابهم سبب إلى الحرمان ⁽³⁾

ومنهم الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (ت 456 هـ)، قال رحمه الله: «فإن الكلمة في أول الإسلام والثمرة والصبر حينئذ وركعة في ذلك الوقت تعدل اجتهاد الأزمان الطوال، وجهادها، وبذل الأموال الجسام بعد ذلك، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «دعوا لي أصحابي فلو كان لأحدكم مثل أحد ذهباً، فأنفقه ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»⁽⁴⁾.

(1) الجامع لأحكام القرآن (16/ 296 - 299).

(2) نفسه (16 / 323).

(3) الرحلة العياشية (2 / 169).

(4) صحيح البخاري، كتاب: 62 باب: 5 رقم: (3673) بلفظ «لا تسبوا أصحابي...».

فكان نصف مد شعير أو تمر في ذلك الوقت أفضل من جبل أحد ذهباً نفقه نحن في سبيل الله عز وجل بعد ذلك، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَهْلِكَ أَكْثَرَ دَرَجَةً مِمَّنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَفَقَتُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (1).

وقال أبو محمد: «هذا في الصحابة فيما بينهم، فكيف بمن بعدهم معهم رضي الله عنهم أجمعين» (2).

وقال: «ونقول: ففضل المهاجرين الأولين بعد عمر بن الخطاب قطعاً إلا أننا لا نقطع بفضل أحد منهم على صاحبه... فكل من تقدم ذكره من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم إلى تمام بيعة الرضوان، فإننا نقطع على غيب قلوبهم وأنهم كلهم مؤمنون صالحون ماتوا كلهم على الإيمان والهدى والبر، كلهم من أهل الجنة لا يلج أحد منهم النار ألبته، لقول الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۖ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ۚ﴾ (3) فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ (4). وكقوله عز وجل: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ (4).

قال أبو محمد: «فمن أخبرنا أن الله عز وجل أنه علم ما في قلوبهم رضي الله عنهم، وأنزل السكينة عليهم، فلا يحل لأحد التوقف في أمرهم، ولا الشك فيهم ألبته، ولقول الرسول ﷺ: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة إلا صاحب الجمل الأحمر» (5)،

(1) سورة الحديد: الآية 10.

(2) الفصل في الملل والأهواء والنحل (4/ 185).

(3) سورة الواقعة: الآية 10.

(4) سورة الفتح: الآية 18.

(5) تداخل هنا حديثان: - الأول: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها».

=

مسلم: كتاب فضائل الصحابة (ح 2 رقم: 2496).

ولإخباره عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه لا يدخل النار أحد شهد بدراناً⁽¹⁾. ثم قطع على أن كل من صحب رسول ﷺ بنية صادقة ولو ساعة فإنه من أهل الجنة لا يدخل النار للتعذيب إلا أنهم لا يلحقون بمن أسلم قبل الفتح، وذلك لقول الله عَزَّجَلَّ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْبَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَّلَ ۖ وَأُولَئِكَ أَغْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْبَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتَّلُوا ۗ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنِيَّ﴾⁽²⁾ «⁽³⁾».

ومنهم العلامة أحمد بن محمد البرنسي التازي الفاسي المعروف بزروق (ت 899هـ)، شارح متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني فقد نقل عن أبي القاسم الحكيم أنه قال: «اليهود والنصارى أحسن حالاً من الروافض وإن كانوا مسلمين؛ لأنه لو قيل ليهودي: من أفضل الناس؟ قال: موسى، فإذا قيل من أفضل الناس بعده؟ قال: نقباؤه، ولو قيل للنصراني: من أفضل الناس؟ قال: عيسى، فإذا قيل له: من بعده في الفضل؟ قال: حواريوه، ولو قيل لرافضي: من أفضل الناس؟ قال: محمد ﷺ، فإذا قيل له: من شر الناس بعد موته؟ قال: أصحابه، فقبح الله رأيهم فيما أتوا من ذلك.

فالواجب ذكرهم بكل جميل، والإمساك عن كل ما يؤدي لخلافه، وما وقع بين علي ومعاوية فعن اجتهاد، ولكل أجربما وقع منه، ومذهب أهل السنة أن الصحابة كلهم عدول»⁽⁴⁾.

= الثاني: «من يصعد الثنية، ثنية المزار فإنه يحيط عنه ما يحيط عن بني إسرائيل، قال: فكان أول من صعدنا خيلنا خيل بني الخزرج، ثم تنام الناس، فقال رسول الله ﷺ: «وكلكم مغفوراً له إلا صاحب الجمل الأحمر، فأتيناه فقلنا له تعالى يستغفر لك رسول الله ﷺ»، فقال: «والله لأن أجد ضالتي أحب إلي من أن يستغفر لي» صاحبكم». مسلم: كتاب صفات المنافقين ح رقم: 2880.

قال القاضي عياض: قيل: هذا الرجل هو الجد بن قيس المنافق. شرح النووي على مسلم (17/127).

(1) السنة لابن أبي عاصم (رقم 860 و 861) ومسلم (رقم 2195) وأحمد (3/396).

(2) سورة الحديد: الآية 10.

(3) الفصل (4/225).

(4) شرح زروق على الرسالة (1/85-86).

المبحث الثاني: موقف علماء الغرب الإسلامي من منتقضي الصحابة عموماً.

قال ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ): «وقال مالك: ومن شتم أحداً من أصحاب النبي ﷺ؛ أبا بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية أو عمرو بن العاص، فأما إن قال إنهم على ضلال وكفر فإنه يقتل، ولو شتمهم بغير ذلك من مشاتمة الناس فلينكل نكالاً شديداً، وإن قال: إن جبريل أخطأ الوحي استتيب، فإن تاب وإلا قتل». وفي كتاب ابن سحنون: قال سحنون: «وكتب إلي بعض أصحابنا: ومن كفر أحداً من الصحابة كفر علياً أو عثمان أو غيره من الصحابة فأوجعه جلدًا»⁽¹⁾.

قال القاضي عياض (ت 544هـ): «قال مالك رحمه الله: من شتم النبي ﷺ قتل، ومن شتم أصحابه أدب»، ونقل قول مالك السابق.

وقال ابن حبيب: «من غلا من الشيعة إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدباً شديداً، ومن زاد إلى بغض أبي بكر وعمر فالعقوبة عليه أشد، ويكرر ضربه ويطال سجنه حتى يموت، ولا يُبلغ به القتل إلا في سب النبي ﷺ»⁽²⁾.

ونقل القاضي عياض عن مالك قوله: «من انتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فليس له في هذا الفيء حق، قد قسم الله الفيء في ثلاثة أصناف، فقال: ﴿لِلْبُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ...﴾ الآية، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ...﴾ الآية، وهؤلاء هم الأنصار، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾⁽³⁾ الآية. فمن تنقصهم فلا حق له في فيء المسلمين»⁽⁴⁾.

(1) النوادر والزيادات (531 / 14).

(2) الشفا (2 / 308-309) ونقله عنه ابن فرحون في التبصرة (2 / 282).

(3) الآيات 8-10 من سورة الحشر.

(4) الشفا (2 / 310).

وقال القحطاني (ت 380هـ) في نونيته:

من كل إنس ناطق أو جان	إن الروافض شر من وطئ الحصى
ورموهم بالظلم والعدوان	مدحوا النبي وخونوا أصحابه
جدلان عند الله منتقصان	حبوا قرابته وسبوا صحبه
روح يضم جميعهما جسدان	فكأنم آل النبي وصحبه
شتموا الصحابة دون ما برهان	لا تركزن إلى الروافض إنهم
وودادهم فرض على الانسان ⁽¹⁾	لعنوا كما بغضوا صحابة أحمد

وقال محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي المالكي (ت 620هـ):

صنف من الشيعة حيرى خائضة	وفرقة معروفة بالرافضة
وأوسعوا في السب والمعاينة	قوم تبرؤا من الصحابة
وطعنوا في فضلهم والشرف	وكفروا هناك بعض السلف
في بعض ما لهم من الأقوال	وربما مالوا للاعتزال
وزيغهم فيه عن التحقيق	في صفة الإيمان والتفسيق
لسبب كان له السبب سبباً	وإنما سموه بذلك قبيلاً
نجل علي المعتلي عن كل شين	قالوا لزيد بن علي بن الحسين
فلم يطعمهم حين جاءوا نكراً	اشتم أبابكر وأيضاً عمراً
رافضة ثم استمر اللقب ⁽²⁾	فرفضوه فلذلك نسبوا

(1) نونية القحطاني (ص 21 و 24).

(2) الدرة السنية في مقتضى المعالم السنية ورقة 14.

وفي أصول السنة لابن أبي زمنين (ت 399 هـ) بسنده إلى أيوب السخيتاني: «ومن ينتقص أحداً منهم (الصحابة) أو بغضه لشيء كان منه فهو مبتدع مخالف للسنة والسلف الصالح، والخوف عليه أن لا يرفع له عمل إلى السماء حتى يحبهم جميعاً ويكون قلبه لهم سليماً»، ثم ساق سنده إلى مالك رحمه الله أنه قال: «ليس لمن انتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ في الشيء حق»⁽¹⁾.

وقال الإمام أبو محمد علي بن حزم (ت 456 هـ): «لقد خاب وخسر من رد قول ربه عز وجل أنه رضي عن المبايعين تحت الشجرة وعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم، وقد علم كل أحد له أدنى علم أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعمار، والمغيرة ابن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من أهل هذه الصفة.

والخوارج، والروافض، قد انتظمت الطائفتان الملعونتان البراءة منهم، خلافاً لله عز وجل، وعناداً له، ونعوذ بالله من الخذلان»⁽²⁾.

وقال: «فإن الشيعة يفضلون أنفسهم، وهم شر خلق الله عز وجل على أبي بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، وعائشة، وجميع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حاشا عليا، والحسن، والحسين، وعمار بن ياسر.

والخوارج يفضلون أنفسهم - وهم شر خلق الله عز وجل وكلاب النار - على عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، ولقد خاب من خالف كلام الله تعالى وقضاء رسول الله ﷺ»⁽³⁾.

(1) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص 268 - 269).

(2) الفصل (4 / 226).

(3) نفسه (4 / 186).

أما الإمام أبو بكر ابن العربي فإن له صولات وجولات مع من ينتقص الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، خاصة الشيعة، فهو لا يستغرب من انتقاص الرافضة للصحابة وتكفيرهم إياهم؛ وذلك لأنهم قالوا أكثر من ذلك؛ فقد اتهموا رسول الله ﷺ بأنه لم يقم بواجب تبليغ الرسالة كما ينبغي، وكان مداريا للصحابة فلم يستطع تبليغهم كل ما أمر بتبليغه لهم.

فقال رحمه الله: «ولا تستغربوا هذا من قولهم، فإنهم يقولون إن النبي ﷺ كان مداريا لهم ومعنياً بهم على نفاق وتقية⁽¹⁾. وأين أنت من قول النبي ﷺ حين سمع قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مروا عمر فليصل بالناس: «إنكن لأنتن صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل بالناس»⁽²⁾»⁽³⁾.

ثم حذر رَحِمَهُ اللَّهُ من الخوض مع الخائضين في الصحابة بالباطل، ودعا إلى الإمساك عما شجر بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وترك أمرهم إلى الله علام الغيوب فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأعرضوا عن الغاوين وازجروا العاوين، وعرجوا عن سبيل الناكثين، إلى سنن المهتدين، وأمسكوا الألسنة عن السابقين إلى الدين، وإياكم أن تكونوا يوم القيامة من الهالكين بخصومة أصحاب رسول الله ﷺ، فقد هلك من كان أصحاب النبي ﷺ

(1) قال تعالى: ﴿آتَوَّاصُوا بِئِنَّ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾، فهذه العقيدة الفاسدة التي قال بها قدماء الشيعة، يعتقدونها الشيعة المعاصرون، وعلى رأسهم إمامهم الخميني، فقد قال في كتابه كشف الأسرار. (ص 150 و 155): (وهكذا يتضح من مجموع هذه الأدلة، ونقل الأحاديث بأن النبي ﷺ كان متهيباً من الناس بشأن الدعوة إلى الإمامة) ثم قال بعد صفحات خمس: (وواضح بأن النبي ﷺ لو كان قد بلغ بأمر الإمامة طبقاً لما أمر به الله وبدل المساعي في هذا المجال لما نشبت في البلدان الإسلامية كل هذه الاختلافات والمشاحنات والمعارك، ولما ظهرت ثمت خلافات في أصول الدين وفروعه).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب 39 ح رقم: 664.

(3) العواصم (ص 196).

خصمه، ودعوا ما مضى، فقد قضى الله فيه ما قضى، وخذوا لأنفسكم الجحد فيما يلزمكم اعتقاداً وعملاً، ولا تسترسلوا بالستكم فيما لا يعينكم مع كل ناعق اتخذ الدين هملاً، فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً⁽¹⁾.

وقال أيضاً في شأن الأخبار التي يتداولها الناس عن الصحابة الكرام: «وخذوا لأنفسكم بالأرجح في طلب السلامة، والخلاص بين الصحابة والتابعين، فلا تكونوا ولم تشاهدوهم - وقد عصمكم الله من فتنهم - ممن دخل بلسانه في دمائهم، فيبلغ فيها ولوغ الكلب بقية الدم على الأرض بعد رفع الفريسة بلحمها، لم يلحق الكلب منها إلا بقية دم سقط على الأرض»⁽²⁾.

وقال: «ومن نظر إلى أفعال الصحابة تبين منها بطلان هذه الهتوك التي يخلقها أهل التواريخ فيدسونها في قلوب الضعفاء»⁽³⁾، «والناس إذا لم يجدوا عيباً لأحد وغلبهم الحس عليه وعداوتهم له أحدثوا له عيوباً، فاقبلوا الوصية، ولا تلتفتوا إلا إلى ما صح من الأخبار، واجتنبوا أهل التواريخ فإنهم ذكروا عن السلف أخباراً صحيحة يسيرة ليتوسلوا بذلك إلى رواية الأباطيل فيقذفوا في قلوب الناس ما لا يرضاه الله تعالى وليحتقروا السلف ويهونوا الدين، وهو أعز من ذلك، وهم أكرم منا فرضي الله عن جميعهم»⁽⁴⁾.

كما حذر رَحْمَةُ اللَّهِ من كتاب المسعودي ووصفه بأنه مبتدع محتال، و«الإمامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة، وحاشاه أن يقول مثل ما فيه، ووصف صاحب الكتاب بأنه جاهل عاقل وأشد شيء على الناس هذان الصنفان، وكذلك حذر من

(1) العواصم (ص 183 - 184).

(2) نفسه (ص 227).

(3) نفسه (ص 248).

(4) نفسه (ص 248).

كتاب المبرد، وكتب الأدب بصفة عامة التي لا تتحرى الصدق في الأخبار، وكذلك بعض كتب التفسير التي على هذا المنوال، ووصف من هذه صفته في نقل الأخبار: «بأنهم أهل جهالة بحرمان الدين، أو على بدعة مُصرين، فلا تبالوا بما رووا، ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث، ولا تسمعوا المؤرخ كلاماً إلا للطبري، وغير ذلك هو الموتُ الأحمر، والداء الأكبر، فإنهم ينشئون أحاديث فيها استحقار الصحابة والسلف... فإذا قاطعتم أهل الباطل واقتصرتم على رواية العدول، سلمتم من هذه الحبائل... فإذا صنتم أسماعكم وأبصاركم عن مطالعة الباطل، ولم تسمعوا في خليفة ممن ينسب إليه ما لا يليق ويذكر عنه ما لا يجوز نقله، كنتم على منهج السلف سائرين، وعلى سبيل الباطل ناكبين»⁽¹⁾.

وقال القرطبي: «روى أبو عروة الزبير من ولد الزبير: كنا عند مالك بن أنس فذكروا رجلاً ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فقرأ مالك هذه الآية: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ إلى أن بلغ ﴿لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ فقال مالك: «من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته هذه الآية»، ثم علق القرطبي رحمه الله على قول مالك هذا بقوله: «قلت لقد أحسن مالك في مقالته، وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدا منهم أو طعن عليه في روايته فقد رد على الله رب العالمين وأبطل شرائع المسلمين، قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾»⁽²⁾، وقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾⁽³⁾ إلى غير ذلك من الآي التي تضمنت الثناء عليهم والشهادة لهم بالصدق والفلاح»⁽⁴⁾.

(1) العواصم (ص 251-252).

(2) سورة الفتح: الآية 29.

(3) سورة الفتح: الآية 18.

(4) الجامع لأحكام القرآن (16/296).

المبحث الثالث: موقف علماء الغرب الإسلامي من منتقضي بعض الصحابة خصوصاً.

⊠ الخلفاء الأربعة:

بعد أن ساق الإمام ابن العربي جملة من الأحاديث مستدلاً بها على أحقية أبي بكر في الخلافة، قال: «وهذه الأحاديث جبال في البيان، وجبال في السبب إلى الحق لمن وفقه الله...»، ثم قال رحمه الله: «وإذا تبصرتم هذه الحقائق فليس يخفى منها حال الخلفاء في خلاصهم وولايتهم وترتيبهم خصوصاً وعموماً وقد قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾⁽¹⁾. وإذا لم ينفذ هذا الوعد في الخلفاء فلمن ينفذ؟ وإذا لم يكن فيهم فمين يكون؟ والدليل عليه انعقاد الإجماع أنه لم يتقدمهم في الفضيلة أحد إلى يومنا هذا»⁽²⁾.

وفي رده على الذين يتهمون الصحابة بأنهم لم يعملوا بوصية الرسول ﷺ لعلي بالخلافة، قال: «لو كان هناك نص على أبي بكر أو على علي، لم يكن بد من احتجاج علي به أو يحتج له به غيره من المهاجرين والأنصار، فأما حديث «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي»⁽³⁾، فلا حجة فيه لأنه إنما استخلفه في حياته على المدينة كما استخلف موسى هارون في حياته - عند سفره للمناجاة - على

(1) سورة النور: الآية 55.

(2) العواصم (ص 194).

(3) صحيح البخاري، كتاب 64. باب: 79. حديث 4416. وفي الأصل عند ابن العربي قال: «فأما حديث غدير خم» ولعله سبق قلم، إذ الشرح كان للحديث الذي أثبت.

بني إسرائيل، وقد اتفق الكل من إخوانهم اليهود على أن موسى مات بعد هارون فأين الخلافة؟

وأما قولهم: «اللهم وال من والاه»⁽¹⁾ فكلام صحيح ودعوة مجابة، وما يعلم أحد عاداه إلا الرافضة فإنهم أنزلوه في غير منزلته، ونسبوا إليه ما لا يليق بدرجة، والزيادة في الحد نقصان من المحدود ولو تعدى عليه أبو بكر ما كان المتعدي وحده بل جميع الصحابة»⁽²⁾.

✧ الرد على منتقضي الخلفاء الثلاثة:

بعد أن حكى تحت ما يسميه ابن العربي قاصمة أن منتقضي الصحابة يزعمون أن أبابكر وعمر وعثمان ومن كان معهم من الصحابة اتفقوا على نزع الخلافة من علي رضي الله عنه، وبذلك فسق الجميع أو كفروا⁽³⁾، وحكى كلاماً شنيعاً عن أهل البدع في الصحابة. ونحن إذ نستغفر الله من حكاية هذا الكذب والافتراء، ننقل كلام القاضي أبي بكر في إبطاله.

قال رحمه الله: «يكفيك من شر سماعه، فكيف التملل به... ما رضيت النصارى واليهود في أصحاب موسى وعيسى ما رضيت الروافض في أصحاب محمد ﷺ حين حملوا عليهم بأنهم اتفقوا على الكفر والباطل، فما يرجى من هؤلاء وما يستبقى منهم. وقد اجتمعت الأمة على أن النبي ﷺ ما نص على أحد يكون من بعده»⁽⁴⁾، كيف

(1) جزء من حديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه...» رواه ابن ماجه (43/1)، وعبد الرزاق في المصنف (225/11)، وأحمد في مسنده (84/1 و118) وغيرهم.

(2) العواصم (ص 195-196).

(3) نفسه (ص 186).

(4) نفسه (ص 189).

وقد قال العباس بن عبد المطلب لعلي ابن أبي طالب قبل وفاة الرسول ﷺ بأيام: «أذهب بنا إلى رسول الله ﷺ فنسأله فيمن يكون هذا الأمر بعده، فإن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمنا فأوصي بنا، فقال علي: إنا والله لئن سألناها رسول الله ﷺ فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده، وإني والله لا أسأله رسول الله ﷺ»⁽¹⁾.

قال ابن العربي: «وهذا يبطل قول مدعي الإشارة باستخلاف علي، فكيف أن يدعى فيه نص»⁽²⁾.

وقال القرطبي: قال بعض العلماء: «من أنكر أن يكون عمر أو عثمان أو أحد من الصحابة صاحب رسول الله ﷺ فهو كذاب مبتدع، ومن أنكر أن يكون أبو بكر رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ فهو كافر؛ لأنه رد نص القرآن»⁽³⁾، وفي الصفحة نفسها نقل عن ابن العربي قوله: قالت الإمامية قبحها الله: حزن أبي بكر في الغار دليل على جهله ونقصه⁽⁴⁾.

■ أبو بكر الصديق

قال أبو محمد علي بن حزم: «ومن فضائل أبي بكر المشهورة قوله عز وجل: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾»⁽⁵⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي. باب: 83 ح. رقم: 4447. وكتاب الاستئذان، باب 29. رقم: 6266.

(2) العواصم: (ص 190).

(3) الجامع لأحكام القرآن (8 / 146).

(4) أحكام القرآن (2 / 953). وانظر الجامع لأحكام القرآن (8 / 146).

(5) سورة التوبة: الآية 40.

فهذه فضيلة منقولة بنقل الكافة لا خلاف بين أحد في أنه أبوبكر فأوجب الله تعالى له فضيلة المشاركة في إخراجهم مع رسول الله ﷺ في أنه خصه باسم الصحبة له، وبأنه ثانيه في الغار، وأعظم من ذلك كله أن الله معهم، وهذا ما لا يلحقه فيه أحد.

قال أبو محمد: فاعترض في هذا بعض أهل القحّة فقال: قد قال الله عز وجل: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾⁽¹⁾.

قال: وقد حزن أبو بكر فنهاه رسول الله ﷺ عن ذلك فلو كان حزنه رضا لله عز وجل لما نهاه رسول الله ﷺ.

قال أبو محمد: وهذه مجاهرة بالباطل أما قوله في الآية ﴿لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ قد أخبر الله تعالى بأن أحدهما مؤمن والآخر كافر، وبأنهما مختلفان، وإنما سماه صاحبه في المحاورة والمجالسة فقط⁽²⁾.

كما قال الله تعالى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾⁽³⁾. فلم يجعله أخاهم في الدين وإنما في الدار والنسب، فليس هكذا قوله تعالى ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، بل جعله صاحبه في الدين والهجرة، وفي الإخراج وفي الغار، وفي نصره الله تعالى لهما وإخافة الكفار لهما، وفي كونه تعالى معهما، فهذه الصحبة غاية الفضل وتلك الأخرى غاية النقص بنص القرآن.

وأما حزن أبي بكر رضي الله عنه فقبل أن ينهيه عنه رسول الله ﷺ كان غاية الرضا لله؛ لأنه كان إشفاقاً على رسول الله ﷺ، ولذلك كان الله معه وهو تعالى لا يكون مع العصاة بل عليهم.

(1) سورة الكهف: الآية 34.

(2) الفصل (4/220).

(3) سورة الأعراف: الآية 85.

وما حزن أبو بكر قط بعد أن نهاه رسول الله ﷺ عن الحزن ولو كان لهؤلاء الأردال حياء أو علم لم يأتوا بمثل هذا؛ إذ لو كان حزن أبي بكر عيبا عليه لكان ذلك على محمد وموسى رسول الله عيبا⁽¹⁾، إذ قال الله له: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزِنَكَ كُفْرُهُ﴾⁽²⁾ وقال: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾⁽³⁾ وقال عز وجل: ﴿وَلَا يَحْزِنَكَ فَوَلُهُمْ إِنْ الْغَرَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾⁽⁴⁾، وقال: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزِنُكَ أَلَمْ يَقُولُونَ﴾⁽⁵⁾. فالله أخبرنا أنه يعلم أن رسول الله ﷺ يحزنه الذي يقولون، ونهاه الله عز وجل عن ذلك نصاً، فيلزمهم في حزن رسول الله ﷺ الذي نهاه الله تعالى عنه كالذي أرادوا في حزن أبي بكر سواء بسواء⁽⁶⁾.

ويمكن أن يكون أبو بكر رضي الله عنه لم يحزن يومئذ ولكن نهاه عليه السلام أن يكون منه حزن كما قال الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ وَءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾⁽⁷⁾، فنهاه عن أن يطيعهم ولم تكن منه طاعة لهم، وهذا إنما يعترض به أهل الجهل والسخافة، ونعوذ بالله من الضلال.

قال أبو محمد: «واعترض بعض الجهال ببعثة رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه خلف أبي بكر في الحج ليلبلغ أهل الموسم سورة براءة، وقراءتها عليهم»⁽⁸⁾.

(1) الفصل (4/ 220-221).

(2) سورة لقمان: الآية 23.

(3) سورة النحل الآية 127.

(4) سورة يونس الآية 65.

(5) سورة الأنعام الآية 33.

(6) الفصل (4/ 220-222).

(7) سورة الإنسان: الآية 24.

(8) الفصل (4/ 222).

قال أبو محمد: وهذا من أعظم فضائل أبي بكر لأنه كان أميراً على ابن أبي طالب وغيره من أهل الموسم، لا يدفعون إلا بدفعه ولا يقفون إلا بوقوفه ولا يصلون إلا بصلاته، وينصتون إذا خطب وعلي في الجملة كذلك، وسورة براءة وقع فيها فضل أبي بكر رضي الله عنه وذكره في أمر الغار، وخروجه مع النبي ﷺ وكون الله تعالى معهما، فقراءة علي لها أبلغ في إعلان فضل أبي بكر على علي، وعلى سواه، وحجة لأبي بكر قاطعة وبالله التوفيق...

وما يعترض إمامة أبي بكر إلا زار على رسول الله ﷺ، رادٍ لأمره في تقديمه أبا بكر إلى الصلاة بأهل الإسلام، مريد لإزالته عن مقام أقامه فيه رسول الله ﷺ ⁽¹⁾.
هذا بعض ردود ابن حزم على الطاعنين في أبي بكر رضي الله عنه، وقد رأيت قوتها.

▣ الدفاع عن أبي بكر بالنصوص التي تشير إلى خلافته:

وأما الإمام أبو بكر بن العربي فقد سلك مسلكاً آخر في رده على المطاعن التي وجهها أعداء الصحابة لأبي بكر، بحيث ركز على النصوص التي تثبت خلافته، وبين أنها جبال في الدلالة على المقصود، ثم عقب بعد ذلك على بعض الشبه المتهالكة التي تمسك بها بعض من لا حياء عندهم وأبطلها من أساسها الذي بني على شفا جرف هار، وهذه هي النصوص:

جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فأمرها أن ترجع إليه، قالت له فإذا لم أجذك - كأنها تعني الموت - فقال تجدين أبا بكر ⁽²⁾.

(1) الفصل (4/222-223).

(2) صحيح البخاري، كتاب 62. ب: 5. حديث 3659.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله بعثني إليكم فقلتم كذبت، وقال أبو بكر صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي مرتين»⁽¹⁾، وقوله: «لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي وصاحبي»⁽²⁾، وقوله: «بيننا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوبا أو ذنوبين وفي نزعه ضعف والله يغفر له ضعفه، ثم استحالت غربا فأخذها ابن الخطاب فلم أر عبقريا من الناس ينزع نزع عمر حتى ضرب الناس بعطن»⁽³⁾، وفي رواية لمسلم⁽⁴⁾ «فجاءني أبو بكر فأخذ الدلو من يدي ليروحي فنزع دلوين».

قال العلماء في قوله: «ليروحي» إشارة إلى نيابة أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخلافته من بعده، وراحته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوفاته من نصب الدنيا ومشاقها، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مستريح ومستراح منه»⁽⁵⁾ و«الدنيا سجن المؤمن»⁽⁶⁾ و«لا كرب على أبيك بعد اليوم»⁽⁷⁾.

وقد ثبت أن النبي ﷺ صعد أحدا وأبو بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فرجف بهم فقال: اثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان⁽⁸⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب 62. ب: 5. (ح رقم: 3661).

(2) صحيح البخاري، كتاب 62. ب: 5. (ح رقم: 3654).

(3) صحيح البخاري، كتاب 62. ب: 5. (ح رقم: 3664).

(4) حديث رقم 2392.

(5) مالك في الموطأ. كتاب الجنائز. باب 16. (ح رقم: 571). صحيح البخاري، كتاب الرقاق.

باب 42. (ح رقم: 6512). مسلم كتاب المساجد. باب 46. (ح رقم: 656).

(6) صحيح مسلم، كتاب الزهد. باب 1 (ح رقم: 2956).

(7) ابن ماجه. كتاب الجنائز. باب 65 (ح رقم: 1629). وصحيح البخاري، كتاب المغازي.

باب 84 (ح رقم: 4462) بلفظ: «ليس على أبيك كرب بعد هذا اليوم».

(8) صحيح البخاري، كتاب 62. ب: 5. (ح رقم: 3675).

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه (الذي مات فيه): «ادعوا لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتابا فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل أنا أولى وبأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر»⁽¹⁾.

وصح أن النبي ﷺ قال ذات يوم «من رأى منكم رؤيا؟ فقال رجل: أنا رأيت كأن ميزانا نزل من السماء فوزنت أنت وأبا بكر فرجحت، ووزن أبو بكر وعمر فرجح أبو بكر، ووزن عمر وعثمان فرجح عمر، ثم رفع الميزان فرأينا الكراهية في وجه رسول الله ﷺ»⁽²⁾ (3).

بعد ذكره لهذه الأحاديث قال رحمه الله: «وهذه الأحاديث جبال في البيان، وجبال في السبب إلى الحق لمن وفقه الله، ولو لم يكن معكم أيها السنية إلا قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾⁽⁴⁾. فجعل الأمة في نصيف وجعل أبا بكر في نصيف آخر وقام معه جميع الصحابة»⁽⁵⁾، وقال في كتابه أحكام القرآن عند تفسيره لهذه الآية مستقبحا مقالة الرافضة في أبي بكر: «قالت الإمامية قبحها الله: حزن أبي بكر في الغار مع كونه مع النبي ﷺ دليل على جهله ونقصه وضعف قلبه وحيرته. ثم قال:

أجاب على هذا علماؤنا بثلاثة أجوبة:

(1) صحيح مسلم حديث رقم: 2387.

(2) سنن أبي داود. كتاب السنة. باب: 9. حديث 4634. وهو صحيح.

(3) العواصم (ص 190-193).

(4) سورة التوبة: الآية 40.

(5) العواصم (ص 193).

«الأول: أن قوله لا تحزن ليس بموجب بظاهره وجود الحزن، إنما يقتضي منه منعه في المستقبل، فلعل النبي ﷺ قال له ذلك زيادة في طمانينة قلبه، فإن الصديق قال للنبي ﷺ لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا فقال له لا تحزن إن الله معنا، لتطمئن نفسه.

«الثاني: أن الصديق لا ينقصه إضافة الحزن إليه كما لم تنقص إبراهيم حين قيل عنه ﴿وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾⁽¹⁾، ولم ينقص موسى قوله عنه ﴿بَأْوَجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾⁽²⁾.

«الثالث: أن حزن الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن لشك وحيرة، وإنما كان خوفا على النبي ﷺ من أن يصله ضرر، ولم يكن النبي ﷺ معصوما من الضرر، فكيف يكون الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضعيف القلب وهو لم يستخف حين مات النبي ﷺ بل ظهر وقام المقام المحمود - الذي تقدم ذكرنا له - بقوة يقين ووفور علم، وثبوت جأش، وفصل للخطبة التي تعي المحتالين»⁽³⁾.

قال القرطبي: «قال بعض العلماء في قوله تعالى ﴿ثَانِيَّ أَتْنِي إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ ما يدل على أن الخليفة بعد النبي ﷺ أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأن الخليفة لا يكون أبدا إلا ثانياً»⁽⁴⁾.

وقال أيضا: «وقد جاء في السنة أحاديث صحيحة يدل ظاهرها على أنه الخليفة بعده، وقد انعقد الإجماع على ذلك ولم يبق منهم مخالف، والقادح في خلافته مقطوع

(1) سورة هود: الآية 69.

(2) سورة طه: الآية 66.

(3) أحكام القرآن لابن العربي (2/ 953).

(4) الجامع لأحكام القرآن (8/ 147).

بخطئه وتفسيره، وهل يكفر أم لا؛ يختلف فيه، والأظهر تكفيره»، والذي يقطع به من الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة ويجب أن تؤمن به القلوب والأفئدة فضل الصديق على جميع الصحابة، ولا مبالاة بأقوال أهل الشيع ولا أهل البدع فإنهم بين مكفر تضرب رقبته، وبين مبتدع مفسق لا تقبل كلمته⁽¹⁾.

■ عمر بن الخطاب:

قال المنتقسون للصحابة: ثم خلفه في التعدي عمر يقصدون أن أبا بكر اعتدى في الخلافة، واغتصبها من علي وتبعه عمر، قال ابن العربي رحمه الله: «لقد اقتحموا عظيما وافتروا كبيرا وما جعلها عمر شوري إلا اقتداء بالنبي ﷺ وبأبي بكر، إذ قال: إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني، وإن لم أستخلف فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف⁽²⁾، فما رد هذه الكلمات أحد وقال: أجعلها شوري في نفر الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض⁽³⁾، وقد رضي الله عن أكثر منهم ولكنهم كانوا خيار الرضا وشهد لهم بالأهلية للخلافة⁽⁴⁾.

وتقدير عمر رضي الله عنه لعلي يتناقى مع ما يزعمه الرافضة من أنه اعتدى عليه.

قال ابن العربي: «وقُتل عثمان فلم يبق في الأرض أحق بها من علي، فجاءته على قدر في وقتها ومحلها وبين الله على يديه من الأحكام والعلوم ما شاء الله أن يبين، وقد قال عمر: لولا علي لهلك عمر⁽⁵⁾.

(1) الجامع لأحكام القرآن (8 / 148).

(2) صحيح مسلم، كتاب 33. ب: 2. حديث 11-1823.

(3) صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ. باب 8. ح رقم: 3700.

(4) العواصم (ص 196).

(5) نفسه (ص 197).

■ عثمان بن عفان :

قال أبو محمد: «والذي يقع في نفوسنا دون أن نقطع به ولا نخطئ من خالفنا في ذلك هو أن عثمان أفضل من علي، والله أعلم، لأن فضائلهما تتقاوم في الأكثر فكان عثمان أقرأ، وكان علي أكثر فتياً ورواية. ولعلي أيضاً حظ قوي في القراءة ولعثمان أيضاً حظ قوي في الفتيا والرواية، ولعلي مقامات عظيمة في الجهاد بنفسه ولعثمان مثل ذلك بماله، ثم انفرد عثمان بأن رسول الله ﷺ بايع ليساره المقدسة عن يمين عثمان في بيعة الرضوان، وله هجرتان، وسابقة قديمة، وصهر مكرم محمود، ولم يحضر بدراً فألحقه الله تعالى فيهم بأجره التام وسهمه، فألحقه بمن حضرها فهو معدود فيهم، ثم كانت له فتوحات في الإسلام عظيمة لم تكن لعلي، وسيرة في الإسلام هادية، ولم يتسبب بسفك دم مسلم، وجاءت فيه آثار صحاح، وأن الملائكة تستحي منه»⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن العربي رحمه الله ما ملخصه: «عندما جعل عمر الأمر شورى بين ستة منهم عبد الرحمن ابن عوف فأخرج ابن عوف نفسه وقدم عثمان فكان عثمان عند الظن به ما خالف عهداً ولا نكث عقداً ولا اقتحم مكرهاً ولا خالف سنة»⁽²⁾، ولما صحت إمامته قتل مظلوماً ليقضي الله أمراً كان مفعولاً⁽³⁾، والذين قاموا عليه كانوا أهل أغراض سوء حيل بينهم وبينها⁽⁴⁾، فلم يأت عثمان منكرًا لا في أول الأمر ولا في آخره ولا جاء الصحابة بمنكر، وكل ما سمعت من خبر باطل إياك أن تلتفت إليه»⁽⁵⁾.

(1) الفصل (4/ 224).

(2) انظر: العواصم من القواصم (ص 64).

(3) نفسه (ص 67).

(4) نفسه (ص 68).

(5) نفسه (ص 71).

وقال أيضاً: قالوا متعددين، متعلقين برواية كذابين: جاء عثمان في ولايته بمظالم ومناكير منها: ثم ساق جملة من الأكاذيب والترهات المنحرفة والمؤولة عن وجهها الصحيح ثم كر عليها بالرد والتفنيد وسلك في ذلك منهجين منهج الاختصار ومنهج التفصيل، فقال في المنهج الأول: هذا كله باطل سنداً ومتناً أما قولهم جاء عثمان بمظالم ومناكير فباطل⁽¹⁾. ويعيب ابن العربي عن الذين يشتغلون بالاعتذار عن عثمان وغيره دون أن يتبهاوا إلى أن هذه الاتهامات مكذوبة. فقال عن اتهام أعداء الصحابة لعثمان بضرب عمار وابن مسعود، قال: وقد اعتذر عن ذلك العلماء بوجوه لا ينبغي أن تشتغل بها لأنها مبنية على باطل، ولا يبنى حق عن باطل، ولا ينبغي مجارة الجهال لأن ذلك لا آخر له⁽²⁾.

ثم يبين مدى الحقد الذي وصل عند بعض الناس إلى قلب الحقائق وجعل الحسنات سيئات، فقال عن اتهامهم لعثمان بأنه ابتدع جمع القرآن: «تلك حسنته العظمى وخصلته الكبرى، حسم مادة الخلاف وتحقق وعد الله على يديه»⁽³⁾.

وقال عن اتهامهم لعثمان بأنه حمى الحمى بأن الحمى كان من عهد رسول الله ﷺ لأموال الصدقة وعثمان زاد فيه فقط عندما زادت الرعية وإذا جاز الأصل للحاجة إليه جازت الزيادة لزيادة الحاجة إليه⁽⁴⁾.

وقال عن الاتهام بأن عثمان نفى أبا ذر إلى الربذة بأن ذلك لم يحدث وإنما أبو ذر هو الذي اختار تلك العزلة فوافقه عثمان وأكرمه وجهزه بما فيه راحته، ومعلوم أن

(1) العواصم (ص 74).

(2) نفسه (ص 77).

(3) نفسه (ص 77).

(4) نفسه (ص 83).

في هذه العزلة تحقيقاً لإعجاز خبري أخبر عنه النبي ﷺ في قوله: «يرحم الله أبا ذر يعيش وحده ويموت وحده ويحشر وحده»⁽¹⁾، وفيها أيضاً تنفيذ لأمر رسول الله ﷺ الذي قال له «إذا بلغ البناء سلعا فاخرج منها»⁽²⁾ وبين ابن العربي أن أبا ذر كان يذهب إلى عدم كنز المال حتى ولو أديت زكاته أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽³⁾، وهو مذهب خالف به جمهور الصحابة وبعض الأحاديث النبوية، وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يكتفي بالعمل به في نفسه وإنما يريد فرضه على الناس، ثم قال في نهاية رده: «و حال أبي ذر أفضل، ولا تمكن لجميع الخلق، فلو كانوا عليها لهلكوا، فسبحان مرتب المنازل»⁽⁴⁾.

وعن الحكم ابن أبي العاص قال ابن العربي ما ملخصه: إنه لم يصح أن عثمان خالف فيه شرع الله، كيف «وقد كان أذن له فيه رسول الله ﷺ»⁽⁵⁾.

قلت: يؤيد هذا ما قاله ابن تيمية رحمه الله: «وقد طعن كثير من أهل العلم في نفيه، وقالوا هو ذهب باختياره،... والمعلوم من فضائل عثمان، ومحبة النبي ﷺ له، وثنائه عليه، وتخصيصه بابنتيه، وشهادته له بالجنة، وإرساله إلى مكة، ومبايعته له عنه لما أرسله إلى مكة، وتقديم الصحابة له باختيارهم في الخلافة، وشهادة عمر وغيره له بأن رسول الله ﷺ مات وهو عنه راض، وأمثال ذلك مما يوجب العلم القطعي بأنه من كبار أولياء الله المتقين، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، فلا يدفع هذا بنقل لا

(1) الإصابة (4 / 65).

(2) السنة للخلال (1 / 107) ح رقم: 50، المستدرک للحاکم (3 / 344) ح رقم: 5468 (صححه الحاكم، ووافقه الذهبي).

(3) سورة التوبة: الآية 34.

(4) العواصم (ص 85).

(5) نفسه (ص 88).

يثبت إسناده ولا يعرف كيف وقع ويجعل لعثمان ذنب بأمر لا يعرف حقيقة، بل مثل هذا مثل الذين يعارضون المحكم والمتشابه، وهذا من فعل الذين في قلوبهم زيغ الذين يبتغون الفتنة»⁽¹⁾.

وأما ترك القصر فاجتهاد اجتهده خوفاً من أن تؤدي السنة إلى إسقاط الفريضة، وهي مسألة خلافة لا يجوز الإنكار على المخالف فيها⁽²⁾.

وعن تولية عثمان لمعاوية ابن أبي سفيان بين أن أول من ولي معاوية هو عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وجمع له الشامات كلها، بل إنما ولاه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، لأنه ولي أخاه يزيداً واستخلفه يزيد، فأقره عمر⁽³⁾ وهكذا غيره من الولاة الذين ولاهم: كعبد الله بن عامر بن كريز، والوليد بن عقبة، فإنه اجتهد في اختيارهم، والولاية اجتهد يراعي فيه الخليفة المصلحة العامة للأمة، أو أي شيء آخر قد يتصور عليه كما قال عثمان عن عبد الله بن عامر «إنه كريم العمات والخالات»⁽⁴⁾، وقال عن الوليد (إنما وليته لأنه ابن أم حكيم البيضاء عممة رسول الله ﷺ وتوأمة أبيه)⁽⁵⁾، وعن إعطاء عثمان خمس إفريقية لشخص واحد قال: هذا لم يصح، ونقل عن مالك رحمه الله أن الإمام يرى رأيه في الخمس... وأن إعطاءه لواحد جائز⁽⁶⁾.

قال محب الدين الخطيب: «والذي صح هو إعطاؤه خمس الخمس لعبد الله ابن أبي سرح جزاء جهاده المشكور ثم عاد فاسترده منه»⁽⁷⁾.

(1) منهاج السنة (6/268).

(2) العواصم (ص90).

(3) نفسه (ص91).

(4) نفسه (ص94).

(5) نفسه (ص95).

(6) نفسه (ص109).

(7) العواصم (ص109) حاشية: 1. وانظر تاريخ الطبري حوادث سنة 27هـ.

وقال عن اتهامهم له بأنه ضرب بالعصا، فما سمعته ممن أطاع أو عصا، وإنما هو باطل يحكى وزور ينثى⁽¹⁾، فيالله وللنهي⁽²⁾.

وعن اتهامهم له بعلوه على درجة الرسول ﷺ قال: «فما سمعته ممن فيه تقية وإنما هو إشاعة منكر، ليروى ويذكر، فيتغير قلب من يتغير، ولو صح ذلك فما في هذا ما يحل دمه، ولا يخلوا أن يكون ذلك حقاً فلم تنكره الصحابة عليه إذ رأت جوازه ابتداءً أو لسبب اقتضى ذلك»⁽³⁾.

قلت: في عهد النبي ﷺ اشترى عثمان مساحة من الأرض وسع بها المسجد النبوي، ثم وسعه بعد ذلك عمر ابن الخطاب، وفي عهد عثمان ابن عفان عندما ازداد عدد سكان المدينة وسع المسجد مرة أخرى، ومن المعلوم المسلم به أنه كلما ازدادت المساحة وكثر العدد احتاج الإمام إلى أن يظهر أكثر في الخطبة ليراه الجميع ويستمعوا إليه جيداً فما العيب إن زاد عثمان درجة في المنبر ودرجتين ليساعد المصلين على الاستفادة منه أكثر.

وأما اتهام عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه انهزم يوم حنين، وفر يوم أحد، وتغيب عن بدر، وبيعة الرضوان. رد عنه ابن العربي: بأن يوم حنين لم يذكر فيها من فر ومن بقي على التحديد، حتى قيل إنه لم يبق معه إلا العباس وابنه عبد الله وقتهم، وعليه: فإن عثمان لم ينفرد بهذا وإنما شاركه جل الصحابة فلم الإنكار على عثمان دون من سواه.

وأما يوم أحد وبدر فإنه دافع بما دافع به عبد الله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما جاءه ذلك المصري، وقال له: يا ابن عمر إني سائلك عن شيء فحدثني عنه، هل تعلم أن عثمان

(1) أي يداع ويظهر وينشر.

(2) العواصم (ص 111).

(3) نفسه (ص 111).

فر يوم أحد؟ قال نعم، فقال هل تعلم أنه تغيب عن بدر ولم يشهد؟ قال نعم، قال الرجل هل تعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان فلم يشهدا؟ قال نعم، قال: الله أكبر، قال ابن عمر: تعال أبيّن لك، أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له، وأما تغيبه عن بدر فإنه كان تحت بنت رسول الله وكانت مريضة فقال له رسول الله ﷺ: إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه، وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه، فبعث رسول الله ﷺ عثمان وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يد عثمان» فضرب بها على يده فقال: «هذه لعثمان» ثم قال له ابن عمر: اذهب بها الآن معك⁽¹⁾.

فانظر رحمك الله إلى أهل الأهواء والأغراض الدنيئة، كيف يحرفون الكلم عن مواضعه، ويخرجون المعاني عن مقاصدها، وانظر ماذا تفعل الدعاية الكاذبة والمغرضة في البسطاء وعوام الناس، وانظر أيضا إلى دور العلماء الربانيين في كشف الحقائق وتحلية الغوامض، وذلك بنفي تحريف الغالين وانتحال المبطلين عن هذا الدين، وهذا يميز ما قام به عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

وعن اتهام عثمان بأنه لم يقتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب بالهرمزان يقول ابن العربي: «إن ذلك باطل».

قلت: روى الطبري في تاريخه حوادث سنة 24 هـ أن القماديان بن الهرمزان لما قتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب الهرمزان وولي عثمان، قال: «دعاني (أي عثمان) فأمكنني منه، ثم قال: يا بني هذا قاتل أبيك، وأنت أولى به منا فاذهب فاقتله، فخرجت

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة باب: 7، حديث 3699. وانظر العواصم (ص 112-114).

به وما في الأرض أحد إلا معي؛ إلا أنهم يطلبون إلي فيه، فقلت لهم: إلي قتله؟ قالوا: نعم - وسبوا عبيد الله - فقلت: أفلَكم أن تمنعوه؟ قالوا: لا، وسبوه، فتركته الله ولهم، فاحتملوني؛ فوالله ما بلغت المنزل إلا على رؤوس الرجال وأكفهم⁽¹⁾، وقد وقف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الموقف مع عبيد الله بن عمر مع أن الهرمزان سعى إلى قتل عمر وحمل الخنجر وظهر تحت ثيابه.

وأما قضية الكتاب الذي زوروه واتهموا به عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أرسله إلى عامله بمصر يأمره فيه بقتل حامله فقد رد عليه بقول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لهم: «إما أن تقيموا شاهدين على ذلك، وإلا فيميني أني ما كتبت ولا أمرت، وقد يكتب على لسان الرجل، ويضرب على خطه، وينقش على خاتمه، ثم بين ابن العربي أن هؤلاء الحاقدين طلبوا من عثمان أن يسلمهم مروان فقال: لا أفعل، قال ابن العربي: «ولو سلمه لكان ظالماً، وإنما عليهم أن يطلبوا حقهم عنده على مروان وسواه، فما ثبت كان هو منفذه»⁽²⁾.

■ علي بن أبي طالب:

قال ابن العربي: في دفاعه عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فإن قيل فقد قال طلحة: «بايعت واللعج في قَفِّي» قلنا: اخترع هذا الحديث من أراد أن يجعل في (القفا) لغة (قَفِّي) كما يجعل في (الهُوى) (هُوَيَّ)، وتلك لغة هذيل لا قریش، فكانت كذبة لم تدبر.

وأما قولهم: (يد شلاء) لو صح فلا متعلق لهم فيه، فإن يداً شُلَّت في وقاية رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يتم لها كل أمر، ويتوقى بها من كل مكروه، وقد تم الأمر

(1) تاريخ الأمم والملوك (2 / 590).

(2) العواصم من القواصم (ص 118-119).

على وجهه، ونفذ القدر بعد ذلك على حكمه، وجَهِلَ المبتدعُ ذلك فاخترع ما هو حجة عليه⁽¹⁾.

وقال: «فإن قيل: بايعوه على أن يقتل قتلة عثمان، قلنا هذا لا يصح في شرط البيعة، وإنما يبايعونه على الحكم بالحق، وهو أن يحضر الطالب للدم، ويحضر المطلوب، وتقع الدعوى، ويكون الجواب، وتقوم البيعة، ويقع الحكم. فأما على الهجم عليه بما كان من قول مطلق، أو فعل غير محقق، أو سماع كلام، فليس ذلك في دين الإسلام»⁽²⁾.

ومن خلال هذه النصوص يتبين لنا جهل هذا الكذاب الأشر، الذي وضع هذه الأخبار، فهو يجهل اللغة والتاريخ وجهاد المجاهدين المنافحين عن الرسول ﷺ كطلحة رضي الله عنه، ويجهل أصول الحكم والتفاضي في استرجاع الحقوق.

■ ثبوت خلافة علي وأنه أولى الطائفتين بالحق.

جاء ابن العربي بحديث: «تقتل عماراً الفئة الباغية»⁽³⁾ وحديث الخوارج: «يخرجون على حين فرقة من الناس»⁽⁴⁾، وكان الذي قتلهم علي بن أبي طالب، فتقرر عند علماء المسلمين؛ وثبت بدليل الدين أن علياً رضي الله عنه كان إماماً، وأن كل من خرج عليه باغ، وأن قتاله واجب حتى يفيء إلى الحق، وينقاد إلى الصلح... وكان علي أحق بها وأهلها، فقبلها حوطة على الأمة أن تسفك دماؤها بالتهارج والباطل، وينخرق أمرها إلى ما لا يتحصل، وربما تغير الدين، وانقض عمود الإسلام؛ فلما بويع له طلب أهل الشام

(1) العواصم من القواصم (ص 149).

(2) نفسه (ص 150).

(3) صحيح البخاري، كتاب 8 باب 63 ح 5 رقم: 447. ومسلم (ح رقم: 2915).

(4) صحيح البخاري، كتاب 61. باب 25. (ح رقم: 3611). ومسلم (ح رقم: 1064).

في شرط البيعة التمكين من قتلة عثمان وأخذ القود منهم، فقال لهم علي: ادخلوا في البيعة، واطلبوا الحق تصلوا إليه، فقالوا: لا تستحق بيعة وقتلة عثمان معك نراهم صباحا ومساء، فكان علي في ذلك أسدّ رأيا، وأصوب قولاً؛ لأنه رأى أن ينتظر بهم حتى يستتب له الأمر ويستوثق «ويقع الطلب من الأولياء في مجلس الحكم، فيجري القضاء بالحق»⁽¹⁾.

■ أهل صفين:

بعد عرضه لادعاءات الفريقين أشار إلى أن أعداء الصحابة من الشيعة وغيرهم انتحلوا حكايات لا أصل لها، وأنشأوا أشعاراً لا نهاية لها؛ لكي يشوهوا سيرة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فقال: «وذكروا في تفاصيل ذلك كلمات آلت إلى استفعال رسائل، واستخراج أقوال، وإنشاء أشعار، وضرب أمثال، تخرج عن سيرة السلف، يقرها الخلف وينبذها السلف»⁽²⁾.

وفي تجليته لحادثة صفين وتبين ما فيها من الهزيل والسمين نجده يقرر الحقائق التاريخية الصحيحة كما هي، ويعلن موقفه منها، وبيان الطائفة المحقة من غيرها دون الخدش أو التجريح لأي منهما أصابوا أم أخطأوا في اجتهادهم، مستنداً في ذلك كله إلى القضاء الشرعي، والأخبار النبوية المستقبلية التي أشارت إلى أولى الطائفتين بالحق، وأما استناده إلى القضاء الشرعي فقال بعد أن أقر بوجودها وأسبابها: «وأما الصواب فيه فمع علي؛ لأن الطالب للدم لا يصح أن يحكم، وتهمة الطالب للقاضي لا توجب عليه أن يخرج عليه، بل يطلب الحق عنده، فإن ظهر له قضاء وإلا سكت وصبر»⁽³⁾.

(1) أحكام القرآن (4/ 1718).

(2) العواصم من القواصم (ص 167).

(3) نفسه (ص 167).

فمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يطالب بقتلة عثمان، وعلي بن أبي طالب يقول: «إن ذلك لا يمكن لأمرين:

- الأول: أنهم كانت لهم شوكة وقوة لما تولى علي الخلافة.

- الثاني: أنهم غير معروفين بأعيانهم، ولمعرفتهم لا بد من القضاء الشرعي الذي يفصل في مثل هذه الأمور، «والذي يكشف الغطاء في ذلك أن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما صار إليه الأمر لم يمكنه أن يقتل من قتلة عثمان أحداً إلا بحكم»⁽¹⁾.

وأما استناده إلى أحاديث الفتن فقال في شأنها: «والذي تثلج به صدوركم أن النبي ﷺ ذكر في الفتن وأشار وبين وأنذر بالخوارج، وقال: «تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق»⁽²⁾، فبين أن كل طائفة منهما تتعلق بالحق، ولكن طائفة علي أدنى إليه، وقال في عمار: «تقتله الفئة الباغية»⁽³⁾، وقال في الحسن: «ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»⁽⁴⁾ فحسن له خلعه نفسه وإصلاحه» وكذلك يروى أنه أذن في الرؤيا لعثمان في أن يستسلم ويفطر عنده الليلة»⁽⁵⁾، ثم قال ابن العربي محذراً من الروايات التاريخية المكذوبة: «وما وقع من روايات في كتب التاريخ عدا ما ذكرنا فلا تلتفتوا إلى حرف منها فإنها كلها باطلة»⁽⁶⁾.

(1) العواصم من القواصم (ص 171).

(2) صحيح مسلم. كتاب الزكاة. باب 47. ح رقم: 1065.

(3) تقدم تخريجه.

(4) صحيح البخاري، كتاب 62. باب 22. ح رقم: 3646.

(5) العواصم من القواصم (ص 174).

(6) نفسه (ص 174).

الدفاع عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا:

قال القاضي عياض رحمه الله: «وروي عن مالك: من سب عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قتل، قيل له: لم، قال: من رماها فقد خالف القران، وقال ابن شعبان عنه: لأن الله يقول: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾، فمن عاد لمثله فقد كفر»⁽²⁾.

«وشتم رجل عائشة بالكوفة فقدم إلى موسى بن عيسى العباسي فقال: من حضر هذا، فقال ابن أبي ليلى: أنا، فجلد ثمانين وحلق رأسه وأسلمه للحجابين»⁽³⁾.

وقال القحطاني في نونيته:

أكرم بعائشة الرضى من حرة	بكرم مطهرة الإزارِ حصان
هي زوج خير الأنبياء وبكره	وعروسه من جملة النسوان
هي عرسه هي أنسه هي إلفه	هي حبّه صدقاً بلا أدهان
أوليس والدها يصافي بعلمها	وهما بروح الله مؤتلفان ⁽⁴⁾

وقال: أبو عمران موسى بن محمد بن عبد الله الواعظ الأندلسي في فضل أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا:

يا مُبْغِضِي لَا تَأْتِ قَبْرَ مُحَمَّدٍ	فَالْبَيْتُ بَيْتِي وَالْمَكَانُ مَكَانِي
وَاللَّهُ فِي الْقُرْآنِ قَدْ لَعَنَ الَّذِي	بَعَدَ الْبَرَاءَةَ بِالْقَبِيحِ رَمَانِي
وَاللَّهُ وَبَّخَ مَنْ أَرَادَ تَنْقُصِي	إِفْكَاً وَسَبَّحَ شَأْنَهُ فِي شَانِي

(1) سورة النور: الآية 17.

(2) الشفا (2/309).

(3) الشفا (2/310).

(4) نونية القحطاني (ص 22).

وَيْلٌ لِعَبْدٍ خَانَ آلَ مُحَمَّدٍ بَعْدَاوَةَ الْأَزْوَاجِ وَالْأَخْتَانِ
 مَنْ حَبَّنِي فَلْيَجْتَنِبْ مَنْ سَبَّنِي إِنْ كَانَ صَانٌ مَحَبَّتِي وَرَعَانِي
 وَإِذَا مُحِبِّي قَدْ أَلْظَ بِمُبْغِضِي فَكِلَاهُمَا فِي الْبُغْضِ مُسْتَوِيَانِ
 إِنِّي لَطَيِّبٌ خُلِقْتُ لَطِيبٍ وَنِسَاءُ أَحْمَدَ أَطِيبُ النَّسْوَانِ
 إِنِّي لَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ فَمَنْ أَبَى حُبِّي فَسَوْفَ يَبُوءُ بِالْخُسْرَانِ
 اللَّهُ حَبَّبَنِي لِقَلْبِ نَبِيِّهِ وَإِلَى الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ هِدَانِي⁽¹⁾

وفي دفاع ابن العربي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: بين أن الذين ينتقصون منها أو ينكرون عليها أموراً إنما هم يكذبون ويفترون، ولا يسمعون ولا يعقلون، وإذا فهموا لا يفهمون، فهم كالصم البكم الذين لا يعقلون، قال رحمه الله: «فإن قيل لم خرجت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أي إلى البصرة) وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهن في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحصر»⁽²⁾، قلنا: «حدث حديثين امرأة، فإن أبت فأربعة»⁽³⁾ يا عقول النسوان، ألم أعهد إليكم ألا ترووا أحاديث البهتان، وقدمنا لكم على صحة خروج عائشة البرهان»⁽⁴⁾، فلم تقولون ما لا تعلمون، وتكررون ما وقع الانفصال عنه كأنكم لا تفهمون ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

(1) الرحلة العياشية (2/ 168-169).

(2) في مسند أحمد (2/ 446) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لما حج بنسائه قال: «إنما هي هذه الحجة ثم الزمن ظهور الحصر» والحصر: جمع حصير أي الزمن المنازل.

(3) مثل يضرب في سوء السمع والإجابة، وهو في الأمثال للميداني (1/ 342) رقم 1021، لكنه بلفظ: فإن لم تفهم فأربعة.

(4) سبق أن بين أن المقصد من خروجها إخماد الفتن والصلح بين الناس، وقد اجتهدت في ذلك هي ومن معها من كبار الصحابة كطلحة والزبير رضي الله عن الجميع.

(5) سورة الأنفال: الآية 22.

(6) العواصم من القواصم (ص 164).

وأما الذين ذكرتهم من الشهادة على ماء الحوآب فقد بؤتم في ذكرها بأعظم حُوبٍ ما كان قط شيء مما ذكرتهم، ولا قال النبي ﷺ ذلك الحديث، ولا جرى ذلك الكلام، ولا شهد أحد بشهادتهم، وقد كتبت شهاداتهم بهذا الباطل وسوف تسألون»⁽¹⁾.

وقال في كتابه أحكام القرآن: «قال هشام بن عمار: سمعت مالكا يقول: من سب أبا بكر وعمر أدب، ومن سب عائشة قتل؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾»⁽²⁾ فمن سب عائشة فقد خالف القرآن، ومن خالف القرآن قتل، وقال: «إن أهل الإفك رموا عائشة المطهرة بالفاحشة فبرأها الله، فكل من سبها مما براها الله منه فهو مكذب لله، ومن كذب الله فهو كافر، فهذا طريق قول مالك وهي سبيل لائحة (ظاهرة) لأهل البصائر، ولو أن رجلاً سب عائشة بغير ما برأها الله منه لكان جزاؤه الأدب»⁽³⁾.

▣ أبو موسى الأشعري:

قال ابن العربي رحمه الله في تبرئة أبي موسى الأشعري مما نسب إليه من ضعف في الرأي وعدم الفطنة، قال: (وكان أبو موسى الأشعري رجلاً تقياً ثقيفاً فقيهاً عالماً... أرسله النبي ﷺ إلى اليمن مع معاذ وقدمه عمر وأثنى عليه بالفهم)⁽⁴⁾، ثم قال نافياً زعم بعض المؤرخين الكذابين بأن أبا موسى كان أبله، وزعمت الطائفة التاريخية الركيكة أنه كان أبله ضعيف الرأي مخذوعاً في القول وأن ابن العاص كان ذا دهاء

(1) العواصم من القواصم (ص 164).

(2) سورة النور: الآية 17.

(3) أحكام القرآن لابن العربي (3/ 1356).

(4) العواصم (ص 177).

وأرب⁽¹⁾، يضرب به الأمثال وكل ذلك كذب يتبع فيه بعض الجهال بعضاً، وصنفوا فيه حكايات، وإنما بنوا على ذلك ما اختلقوه من أن عمرأ غدر بأبي موسى الأشعري فثبت معاوية بعد ما خلع أبا موسى علياً.

قال القاضي أبو بكر ابن العربي: «هذا كله كذب صراح ما جرى منه حرف قط، وإنما هو شيء أخبر عنه المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك فتوارثه أهل المجانة والمجاهرة بمعاصي الله والبدع، وإنما الذي روى الأئمة الثقات الأثبات أن الحكمين اتفقا على عزل علي ومعاوية رضي الله عن الجميع، ورد أمر الخلافة إلى كبار أهل الصحابة وأعيانهم الذين توفي الرسول ﷺ وهو عنهم راض، ثم أورد خبراً يدل على ورع عمرو بن العاص ومحاسبته لنفسه مما يتنافى مع ما ينسب إليه من حيلة ومكر حاشاه من ذلك»⁽²⁾.

□ قضية التحكيم:

رد الإمام ابن العربي رحمه الله عن كل ما حاكه الأفاكون ونسجوه من حكايات حول قضية التحكيم التي كانت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما بعد وقعة صفين، والتي كان فيها من جهة علي أبو موسى الأشعري، ومن جهة معاوية عمرو بن العاص رضي الله عن الجميع. فقال رحمه الله: «وقد تحكم الناس في التحكيم فقالوا فيه ما لا يرضاه الله، وإذا لحظتموه بعين المروءة - دون الديانة - رأيتم أنها سخافة حمل على سطرها في الكتب في الأكثر عدم الدين، وفي الأقل جهل متين»⁽³⁾.

(1) العواصم (ص 177).

(2) نفسه (ص 180-183).

(3) نفسه (ص 176).

■ الأسرار والحكم في الفتن التي وقعت :

قال ابن العربي: «وظهر من فقهه (أي علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وعلمه في قتال أهل القبلة من استدعائهم ومناظرتهم وترك مبادرتهم، والتقدم إليهم قبل نصب الحرب معهم وندائه: لا تبدأ الحرب ولا يتبع مولّ، ولا يجهز على جريح، ولا تهاج امرأة ولا نغنم لهم مالا وأمره بقبول شهادتهم والصلاة خلفهم، حتى قال أهل العلم: لولا ما جرى ما عرفنا قتال أهل البغي»⁽¹⁾.

■ الحسن ابن علي :

قال ابن العربي: ثم قتل علي، قالت الرافضة: فعهد إلى الحسن، فسلمها الحسن إلى معاوية، فقبل له (مسود وجوه المؤمنين) وفسقته جماعة من الرافضة وكفرته طائفة لأجل ذلك⁽²⁾، رد هذا الإدعاء بقوله: «أما قول الرافضة أنه عهد إلى الحسن فباطل، ما عهد إلى أحد، ولكن البيعة للحسن منعقدة، وهو أحق من معاوية ومن كثير من غيره، وكان خروجه لمثل ما خرج إليه أبوه من دعاء الفئة الباغية إلى الانقياد إلى الحق والدخول في الطاعة فألت الوساطة⁽³⁾ إلى أن تخلي عن الأمر صيانة لحقن دماء الأمة وتصديقا لقول نبي الملحمة، حيث قال على المنبر: (ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين)⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

وعمل الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمقتضى حاله فإنه صالح حين استشرى الأمر عليه، وكان ذلك بأسباب سماوية، ومقادير أزلية، ومواعيد من الصادق صادقة، منها ما رأى من

(1) العواصم (ص 197-198).

(2) نفسه (ص 201).

(3) صحيح البخاري، كتاب 9. حديث 2704.

(4) صحيح البخاري: كتاب 62. ب 22. ح رقم: 3646.

(5) العواصم (ص 202-203).

تشتت آراء من معه، ومنها أنه طعن حين خرج إلى معاوية فسقط عن فرسه وداوى جرحه حتى برأ، فعلم أن عنده من ينافق عليه ولا يأمنه على نفسه. ومنها أنه رأى الخوارج أحاطوا بأطرافه، وعلم أنه إن اشتغل بحرب معاوية استولى الخوارج على البلاد، وإن اشتغل بالخوارج استولى عليه معاوية، ومنها أنه تذكر وعد جده الصادق عند كل أحد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله: «إن ابني هذا سيد ولعل الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» فنقد الوعد الصادق في هذا الحديث وفي قوله: الخلافة ثلاثون سنة ثم تعود ملكا، فكانت لأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وللحسن منها ثمانية أشهر، لا تزيد يوما ولا تنقص يوما، فسبحان المحيط لا رب غيره⁽¹⁾.

■ معاوية:

قال ابن العربي: فإن قيل: ألم يكن في الصحابة أقعد بالأمر من معاوية؟ قلنا: كثير، ولكن معاوية اجتمعت فيه خصال؛ وهي أن عمر جمع له الشامات كلها، وأفرده بها، لما رأى من حسن سيرته وقيامه بحماية البيضة وسد الثغور، وإصلاح الجند والظهور على العدو، وسياسة الخلق، وقد شهد له في صحيح الحديث بالفقه⁽²⁾»⁽³⁾.

وقال أيضاً: «ولو اقتضت الحال النظر في الأمور لكانَ والله أعلم رأي آخر للجمهور، ولكن انعقدت البيعة لمعاوية بالصفة التي شاءها الله على الوجه الذي وعد به رسول الله ﷺ مادحا له، راضيا عنه، راجيا هدنة الحال فيه، لقول النبي ﷺ: «ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»⁽⁴⁾.

(1) أحكام القرآن (4 / 1719 - 1720).

(2) صحيح البخاري، كتاب 62 باب: 28. حديث رقم: 3764 و3765.

(3) العواصم (ص 208).

(4) نفسه (ص 213). والحديث تقدم.

وقال: «فإن قيل قد دس على الحسن من سمه، قلنا: هذا محال من وجهين: أنه ما كان ليتقي من الحسن بأساً وقد سلم الأمر. الثاني: أنه أمر مغيب لا يعلمه إلا الله، فكيف يحملونه بغير بينة على أحد من خلقه في زمان متباعد لم تثق فيه بنقل ناقل، بين أيدي قوم ذوي أهواء، وفي حال فتنة وعصبية، ينسب كل واحد إلى صاحبه ما لا ينبغي»⁽¹⁾.

هذا ما تيسر جمعه وترتيبه وتوثيقه، وهو قليل من كثير، فقد ضربنا صفحاً عن نصوص وردود كثيرة؛ لأن المقام لا يحتمل التطويل، وفيما ذكر غنية وكفاية، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به عامة المسلمين.

وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه أجمعين.

(1) العواصم (ص 215-216).

خاتمة

من خلال التأمل في موضوع الندوة والتطواف في المصادر المغربية والأندلسية، تبين لي ما يلي:

1. أهمية الندوة، والتوفيق الرباني الذي وفق إليه من فكر فيها.
2. أهمية البحث والدراسة في المحاور التي تطرقت إليها الندوة.
3. الحاجة الملحة للتعريف بجهود المغاربة والأندلسيين في الدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة عموماً، والعقيدة في الصحابة خصوصاً.
4. توجيه الأنظار إلى التراث المغربي في موضوع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
5. نظراً لما يتعرض له الشباب المغربي من غزو فكري دخيل سقط بسببه ضحايا كثر، فإن موضوع الندوة يعتبر من مواضيع الساعة.
6. تفاوت جهود العلماء في الدفاع عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إذ يأتي الإمام ابن العربي المعافري في المقدمة.
7. جهود علماء المغرب في الموضوع كثيرة لا يمكن حصرها في هذه العجالة.
8. صراع الحق مع الباطل في موضوع الصحابة قديم جداً بدأ من القرن الأول.
9. خطورة الجهل بعقيدة أهل السنة في الصحابة.
10. قوة العارضة وبلاغة العبارة والحجة عند كثير من المغاربة والأندلسيين.
11. لأهمية كثير من النصوص المنقولة عن علماء الغرب الإسلامي وقوتها، ربما أدى تحليلها أو تلخيصها إلى ضعفها.

12. ضعف شبه المبطلين وتفاهتها يمثل له بما قالوه من باطل في حق أبي بكر الصديق ومرافقته للرسول ﷺ في الهجرة.

13. يلزم من القول بعدم عدالة الصحابة والانتقاص من قدرهم لوازم خطيرة تؤدي إلى نسف الإسلام بكامله، نجملها فيما يلي:

1. الشك في القرآن الذي نقل إلينا بواسطة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد وصل التهور والنفاق والحقد ببعض الطوائف أنهم اتهموا كبار الصحابة بتحريفه والنقص منه.

2. الشك في الأحاديث التي نقلت إلينا بواسطتهم.

3. تكذيب ورد الآيات الواردة في تزكيتهم والثناء عليهم والترضي عنهم، مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾⁽¹⁾، فهو لاء أهل بيعة الرضوان وعددهم أربعمائة وألف، وفي مقدمتهم الخلفاء الأربعة كلهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وزكى بواطنهم بقوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾، والرضى منه سبحانه لا يقع إلا عن من علم أنه سيموت على الإسلام ومن رضي عنه لا يمكن أن يسخط عنه أبداً؛ لأنه العليم الخبير الذي يعلم عواقب الأمور وخواتمها.

4. نسبة الجهل إلى الله تعالى لأنه - في زعم الطاعنين في الصحابة - رضي عن أناس ارتدوا أو فسقوا وكأنه لا يعلم بما يختتم لهم.

5. نسبة الجهل إلى الرسول ﷺ بالناس، ومن يصلح لحمل الأمانة والقيادة ومن لا يصلح، إذ من سمع الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان سيتساءل كيف يكون هؤلاء مطعون في دينهم والرسول ﷺ يقربهم منه ويدنيهم حتى كان أبو بكر وعمر

(1) سورة الفتح: الآية 18.

بمثابة السمع والبصر منه الذين لا يستغني عنهما الإنسان ويعطي ابتيته زينب وأم كلثوم لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

6. يلزم منه فشل الرسول ﷺ في التربية وهو أستاذ الدنيا ومعلمها على الإطلاق فتصير كل الجهود التي بذلها في تربيتهم وتهيتئتهم لحمل الرسالة هباء منثوراً.

7. تكذيب الرسول ﷺ في شهادته لكثير منهم بالجنة كالعشرة المبشرين وغيرهم، وأهل بيعة الرضوان الذين قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهم «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها»⁽¹⁾.

8. الشعور باليأس والإحباط من إصلاح البشرية وعدم الثقة في المنهج النبوي وقدرته على التربية، وربما قال البعض لو كان صادقاً في نبوته لكانت تعاليمه ذات تأثير.

9. كيف يكون رحمة للعالمين ولم يثبت على دينه إلا عدد قليل أربعة أو ستة كما تزعم بعض الطوائف المحسوبة على الإسلام، إلى غير ذلك من لوازم انتقاص الصحابة و الخط من قدرهم والطعن فيهم.

فهذه المخاطر وغيرها هي التي جعلت أئمة الإسلام والمسلمين ينطلقون في أي حديث عن الصحابة من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تشكل منهجاً سليماً للبحث في تاريخ الصحابة.

(1) صحيح مسلم. حديث 2496.

فهرس المصادر والمراجع

- ﴿ أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت لبنان.
- ﴿ الآداب الشرعية للإمام الفقيه المحدث أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي المتوفى سنة 763 هـ تحقيق وتقديم: شعيب الأرنؤوط - عمر القيام. مؤسسة الرسالة.
- ﴿ الاستيعاب لابن عبد البر. مطبوع بحاشية الإصابة.
- ﴿ اعتقاد أهل السنة في الصحابة. د. محمد الوهبي. توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية. الطبعة الثالثة 1428 هـ
- ﴿ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي بيروت.
- ﴿ أصول السنة لابن أبي زمنين (ت399 هـ) تحقيق وتخرّيج وتعليق: عبد الله بن محمد البخاري. مكتبة الغرباء الأثرية. 1415 هـ
- ﴿ الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق وتقديم الدكتور علي ناصر فقيهي، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط1، 1407 هـ - 1987 م.
- ﴿ تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. دار الفكر العربي بيروت.
- ﴿ تبصرة الحكام في مناهج الأقضية وأصول الحكام لابن فرحون. 1986 م.
- ﴿ الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني. الطبعة الثانية.
- ﴿ جمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي. شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. 1986 م.
- ﴿ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم الأصفهاني (ت430 هـ). دار الفكر. بيروت. لبنان.

- ◀ الدرة السننية في مقتضى المعالم السننية للأزدي. نسخة خطية.
- ◀ الرحلة العياشية لأبي سالم العياشي وضع فهارسها: محمد حجي. 1977م.
- ◀ الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني، تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني. دار ابن الجوزي.
- ◀ السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني - المكتبة السلفية - الكويت. والمكتبة الإسلامية - الأردن، الطبعة الأولى 1403 هـ 1983م.
- ◀ سنن الترمذي بإشراف عزت عبيد الدعاس، المكتبة الإسلامية - استانبول - تركيا.
- ◀ سنن أبي داود، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلامية، استانبول تركيا.
- ◀ سنن ابن ماجة. ترقيم: فؤاد عبد الباقي. المكتبة الإسلامية - استانبول - تركيا.
- ◀ السنة لأبي بكر الخلال. تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية - الرياض - الطبعة الثانية. 1415 هـ / 1994م.
- ◀ السنة لابن أبي عاصم. تخريج: الشيخ الألباني. طبعة المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية 1413 هـ / 1993م.
- ◀ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان. دار طيبة للنشر والتوزيع.
- ◀ شرح زروق على الرسالة. تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط 1. 2006م / 1427 هـ
- ◀ شرح القصائد العشر للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت 502 هـ). ضبطه وصححه الأستاذ: عبد السلام الحوفي. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. 1987م
- ◀ شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي.
- ◀ الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض. دار الفكر. بيروت. لبنان.
- ◀ الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (661 - 728 هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. عالم الكتب 1983م.

- « صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثالثة سنة 1418 هـ/1997 م.
- « صحيح ابن ماجة للشيخ الألباني. إشراف: زهير الشاويش. مكتبة التريية العربي لدول الخليج - الرياض، الطبعة الثالثة: 1408 هـ/1988 م.
- « صحيح مسلم، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول- تركيا.
- « الصواعق المحرقة، لابن حجر الهيتمي. تحقيق: عبد الله التركي وكامل محمد الخراط. مؤسسة الرسالة.
- « صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول- تركيا.
- « العواصم من القواصم. لأبي بكر بن العربي. تحقيق: محب الدين الخطيب. المكتبة العصرية. صيدا. 1424 هـ/2004 م.
- « فتح الباري لابن حجر العسقلاني. ترتيب: فؤاد عبد الباقي. مراجعة: محب الدين الخطيب. المكتبة السلفية - القاهرة - الطبعة الثالثة 1407 هـ
- « الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصير، ود. عبد الرحمن عميرة، شركة مكاتب عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض ط 1: 1402 هـ/1982 م.
- « كشف الأسرار للخميني، تقديم: د. محمد أحمد الخطيب. دار عمار للنشر والتوزيع، عمان. الأردن. ط 1. 1408 هـ/1988 م.
- « الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، مراجعة: عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود، نشر دار الكتب الحديثة القاهرة، مطبعة دار التراث العربي ط 2.
- « متن الرسالة بشرح عبد المجيد الأزهرى. دار العلم للجميع.
- « مجمع الأمثال للميداني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- « مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت.